كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

الدراسات العليا – الماجستير

تربية الابقار في العراق، أنواعها وتوزيعها الجغرافي

بحث قدمه الطالب:

حيدر كريم ياسين

في مادة الثروة الحيوانية

تحت اشراف الدكتورة:

ابتسام كاظم المحترمة

دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد والحد من البطالة

المقدمة: -

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المتنوعة رغم هيمنة القطاع الاستخراجي على بقية القطاعات في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي. وقد افقد الاتجاه الشمولي للسياسات الاقتصادية السابقة كل مقومات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للإنتاج. مما حول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي يعتمد على العوائد النفطية، دون أن تتمكن هذه السياسات من خلق نمو متوازن في الاقتصاد العراقي.

وكان للنهج الاشتراكي في إدارة الاقتصاد العراقي وغلبة القطاع العام خلال العقود الثلاثة الماضية قد همش القطاع الخاص وعطل دوره في عملية التنمية. هذا التهميش أدى إلى انحسار دور القطاع الخاص وحجم قدرته على التطوير، لاسيما انه قطاع محدود الإمكانات والخبرات. الأمر الذي غلب على نشاط هذا القطاع عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت بقدر متواضع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ضعف قدراتها المادية والتقنية. وقد اعتمدت على ما متاح من مواد أولية محلية كعوامل إنتاج رئيسة في أنشطتها لذلك نرى ان نشاط هذه المنشآت قد تركز على الصناعات الريفية والصناعات الغذائية والصناعات التراثية المعتمدة على الموروث الحضاري والثقافي للمجتمع العراقي.

ولأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الكثير من اقتصادات دول العالم الثالث، يأتي السؤال حول قدرة هذا النوع من المنشآت في تنمية الاقتصاد العراقي والمساهمة في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لاسيما مشكلة البطالة.

أولا: الأهمية الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها

١- أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالمية بدور اقتصادي هام من خلال تكاملها مع المنشآت الكبيرة. أي أنها تغذي الصناعات الكبيرة من خلال قيامها بإنتاج الآف القطع على مستوى صناعة السيارات أو الصناعات الالكترونية والهندسية الأخرى. كما تعد المنشآت الصغيرة الوسيلة الفعالة للانتشار الجغرافي وعصرنة المدن الجديدة. كما إنها تعتمد على الموارد المحلية وتعمل على تطوير التنمية الريفية. وعليه يمكن تأشير الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالآتي: -

أ / تساهم بدور فاعل في خلق القيمة المضافة، حيث تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 50% من القيمة المضافة باليابان ونحو 39% في شيلي.

ب/ تساهم في توظيف جزء كبير من القوى العاملة اذ وظفت نحو 34% من القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية و ٧١٪ في اليابان و٥٠٪ في الفلبين.

ج/ تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجزء الأعظم من حجم المنشآت الاقتصادية إذ شكلت في ألمانيا نسبة 85% و99% في شيلي و ٩٠٪ في الفلبين .

٢- عوامل نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف متفق عليه حول تحديد المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وان تحديد هذا المفهوم يتعلق بظروف كل دولة ويمكن تحديد اتجاهين في هذا المجال:

الاتجاه الأول: ينظر فيه إلى عدد العمال الذين توظفهم المنشأة وقد اختلف التحديد من دولة لأخرى. ففي العراق تم اعتبار عدد 9-1 عامل ضمن المشروعات الصغيرة و٢٩-١٠ عامل للمشروعات المتوسطة.

الاتجاه الثاني: يمثل رأس المال المستثمر في المشروع. فقد حدد البنك الدولي هذا الرأسمال بنحو ٢٢٠ ألف دولار للمشروعات الصغيرة وفي مصر بنحو 100 ألف دولار. أما في العراق فلا زال التحديد المقرر عام ١٩٨٢ والبالغ بأقل من 100 ألف دينار للمشروعات الصغيرة .

أما أهم مقومات نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي :-

1) إنها لا تحتاج إلى رأسمال كبير.
2) في معظمها لا يحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة.
3) يعتمد بعضها على كثافة عنصر العمل أكثر من رأس المال.
4) انخفاض الكلف غير المباشرة.
5) مرونة العمل الإداري مما يتيح لها المجال أن تتلاءم مع حاجة السوق.
6) وجود الأسواق لتصريف منتجاتها.

أما المعوقات التي تواجه نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيمكن إجمالها بالآتي:-

- عدم وجود البنى التحتية اللازمة لعملها لاسيما في الدول النامية كمصادر الطاقة وطرق المواصلات.
- عدم وجود التشريعات والأطر المؤسسية لتنظيم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- عدم توفر مصادر التمويل اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة يعد من أهم معوقات تطوير المنشآت المذكورة.
- عدم وجود حماية لمنتجاتها لاسيما في ظل تحرير التجارة الدولية وخضوعها للمنافسة القوية".

- ضعف الإشراف والرعاية من قبل المؤسسات الحكومية للصناعات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في العديد من الدول النامية، مما لا يساعدها في تطوير وتنمية قدراتها الاجتماعية.

ثانيا: واقع الصناعات الصغيرة في العراق وطبيعة نشاطها

١- واقع الصناعات الصغيرة :

عرف النشاط الاقتصادي في العراق الصناعات الصغيرة منذ الخلافة العباسية حيث ازدهرت فيها الصناعات الصغيرة التي تعتمد على الموارد المحلية كصناعة الفخار والأثاث المنزلي والصناعات الغذائية المجففة وبعض الصناعات الكيميائية كصناعة الأحبار وصناعة الزجاج والمنسوجات وغيرها.

واستمرت هذه المنشآت مزدهرة خلال الدولة العباسية، وتطورت لتساهم في النشاط الاقتصادي الرئيسي لتلك المرحلة من الزمن اذ لم يكن يعرف للمنشآت الكبيرة دور.

أما في الزمن الحديث، فقد نشأت العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة من بداية القرن الماضي لاسيما في المدن الرئيسية مستفيدة من توفر المواد الخام والمدخلات المحلية في كثير من الصناعات،

وعليه يمكن تقسيم الصناعات الصغيرة في العراق إلى ثلاثة أصناف هي: -

أ) صناعات يدوية، وهي تمثل أغلب الصناعات الصغيرة الحجم وتعتمد على الخبرات المحلية المكتسبة كصناعة السجاد والحياكة وصناعة المنتجات التراثية.

ب) الصناعات الغذائية، كصناعة منتجات الألبان والمربيات والخضراوات وطحن الحبوب وجرش الحبوب.... الخ

ج) صناعات ميكانيكية وكيماوية، وتشمل صناعة بعض الأدوات والمكائن الزراعية والمعدات الخاصة ببعض الحرف وقطع الغيار إضافة إلى صناعة الأحبار والأصباغ. وقد وجدت هذه الصناعات طريقها للانتشار بسبب توفر الموارد المحلية والأيدي العاملة لاسيما في الريف العراقي. وقد بلغ عدد المنشآت الصغيرة عام ١٩٨٣ نحو 30565 مشروعا.

ورغم هذا الانتشار إلا أن إنتاجها ظل محدودا وتركز في الصناعات التقليدية نتيجة لعدم وجود الدعم من قبل مؤسسات الدولة وافتقار معظمها الى التمويل للتطوير. وتشير بيانات الدول (١) إلى حجم المشروعات الصغيرة في العراق خلال المدة (1997 -2005) وقيمة انتاجها السنوي حيث يلاحظ من بيانات الجدول المذكور التوسع الكبير في عدد المنشآت الصناعية الصغيرة لترتفع من 31.6 ألف منشأة عام 1997 إلى نحو٧٧,١ ألف منشأة عام ٢٠٠٠ ثم إلى 19 ألف منشأة عام ٢٠٠١، كما

أن عدد المشتغلين فيها قد أرتفع من ٧١٠٣ ألف عامل عام 1997 إلى 14207 ألف عامل ٢٠٠١، أي بزيادة الضعف خلال خمسة أعوام فقط.

جدول رقم (1) يبين عدد المنشآت الصناعية الصغيرة وقيمة انتاجها للسنوات 2005/1997

السنة	العدد	عدد المشتغلين بالالف	قيمة الإنتاج/ مليار دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج مليار دينار
1997	31640	71.35	129.558	60.478
1998	35136	56.12	113.724	54.058
1999	28467	62.33	145.357	72.347
2000	77167	164.58	482.235	226.343
2001	69090	142.72	469.607	234.176
2003	17929	50207	413729	219856
2004	17599	64338	8159787	513071
2005	10088	36379	658655	38225

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية للعام 2005/2009 جدول 4/11 ص 143.

الأمر الذي يشير إلى أهمية المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل للعديد من القوى العاملة الشابة العاطلة على مستوى القطر. في حين لم يبلغ عدد الذين توظفهم المشروعات الكبيرة خلال نفس السنة سوى 134 ألف عامل. كما يلاحظ أن ما تحققه هذه المشروعات من قيمة مضافة تزيد عن 50% من قيمة الإنتاج مما يدل على مدى نجاح هذه المشروعات من خلال ما تحققه من قيمة أنتاج مقارنة بقيمة مستلزمات الإنتاج.

إلا أن هذه المنشآت الصغيرة قد تراجعت أعدادها كثيرا بعد الاحتلال ، حيث تقلص العدد إلى ١٠٠٨٨ منشأة في العام 2005. وانخفض عدد العاملين فيها إلى الربع ليصل العدد إلى 36,4 ألف عامل، بسبب التدهور الذي أصاب النشاط الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣. وبدلا من أن يساهم هذا النوع من المنشآت الصناعية في معالجة البطالة ساهمت في زيادة العاطلين بسب توقف العديد منها وتسريح عمالها.

٢- طبيعة النشاط الاقتصادي المنشآت الصغيرة:

من الطبيعي في البلدان التي لم يكن لها دور في التقدم التكنولوجي، تكون السمة الغالبة لمنشآتها الصغيرة هي السمة الحرفية التقليدية. لذلك نجد أن النشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة في العراق قد تركز على صناعة المواد الغذائية وخياطة الملابس وبعض الصناعات المعدنية وصناعة الأدوات والآلات. وان كان هناك بعض الصناعات ذات الطبيعة الحديثة كالصناعات الكهربائية وصناعة المكائن. ويشير الجدول (٢) الى طبيعة النشاط للمؤسسات الصغيرة في العراق عام 2005 وحجم العاملين فيها. حيث يلاحظ من بيانات الجدول إن أنشطة المنشآت الصغيرة تركزت في بعض الصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية التي بلغ عددها ٣٧٢٢ منشأة تمثل نحو ٣٩,٨٪ من مجموع المنشآت المذكورة توظف نحو 14833 عاملا.

ثم تأتي الصناعات التعدينية غير المعدنية التي شكلت نسبة 15.8% من إجمالي المنشآت الصغيرة عام 2005 والتي بلغ عددها ١٩٩٧ منشأة وظفت تحو 9374 عاملا.

تأتي الصناعات المعدنية بالدرجة الثالثة التي بلغ عددها بنحو 1024 منشأة. وقد شكل مجموع هذه الصناعات الثلاثة الجزء الأكبر من النشاط الصناعي للمنشآت الصغيرة والتي بلغت نسبتها نحو ١٧,٧ % من إجمالي المنشآت الصغيرة في العام 2005 وظفت هذه الصناعات الثلاث ما مجموعه ٢٨٠٠١ عامة يمثلون نسبة ٧٧ % من إجمالي الذين توظفهم المنشآت الصغيرة. وبتوزيع المنشآت الصغيرة جغرافيا، نجد أن محافظة نينوى تأتي في المقدمة حيث بلغ عددها 1284 منشأة صغيرة ثم تأتي بعدها محافظة بغداد وبعدد بلغ ١١٨١ منشأة ومحافظة بابل بالمرتبة الثالثة وبعدد٩١٢ منشأة. وتشكل المحافظات الثلاثة نسبة ٣٣,٢ % من مجموع المنشآت الصغيرة على مستوى القطر عام 2005

جدول (2) يبين عدد المنشآت الصغيرة حسب نوعية نشاطها عام 2005

نوع النشاط	عدد المنشآت	عدد العاملين فيها
المواد الغذائية	**3722**	**14833**
المنسوجات	**321**	**570**
خياطة الملابس	**751**	**1284**
الجلود ومنتجاتها	**208**	**802**
صناعة الخشب والاثاث	**1085**	**2630**
الخامات التعدينية غير المعدنية	**1597**	**9374**
المنتجات المعدنية	**1534**	**3844**
صناعة المنتجات الكيميائية	**369**	**1762**
الصناعة المعدنية الأساسية	**138**	**467**
صناعة المكائن	**65**	**319**
خدمات صناعية	**187**	**225**
المجموع	**1008**	**36379**

المصدر / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية للعام 2006/2005 جدول 12/4 ص 144

ثالثا: المنشآت الصناعية المتوسطة وطبيعة نشاطها

١- واقع المنشآت المتوسطة:

تشير معايير وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن المنشآت المتوسطة هي

توظف عددا من العمال يتراوح بين ١٠ - ٢٩ عاملا. وقد بلغ عدد هذه المنشآت في العراق بالعام ٢٠٠٢ بنحو 80 منشأة فقط توظف ١٢٣٧ عاملا بلغ قيمة إنتاجها بنحو١٠٢٠٧٢١ مليون دينار خلال تلك السنة. كما تشير الى ذلك بيانات الجدول (٣)

حيث يلاحظ من بيانات الجدول المذكور إن عدد المنشآت المتوسطة قد تراجع عددها من ١٩٣ منشأة في العام 1998 إلى ٨٠ منشأة عام ٢٠٠٢ أي انخفض إلى أقل من النصف نتيجة التصفية العديد منها وقد يكون سبب ذلك يعود إلى العوامل التالية:

١. اعتمادها على مستلزمات إنتاج مستوردة مرتفعة الكلفة.

٢. تقادم المكائن والآلات التي تعمل في تلك المنشآت وعدم إمكانية الإحلال بسبب عدم وجود التمويل اللازم للاستثمار في تلك المنشآت.

جدول (٣) يبين عدد المنشآت المتوسطة وقيمة إنتاجها السنوي للفترة 1998/2005

السنة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليار دينار)	قيمة الإنتاج (مليار دينار)
1998	163	2310	6.118	9.251
1999	171	2500	7.804	13.207
2000	176	2276	10.204	14.514
2001	142	2123	16.938	21.992
2002	80	1237	5.796	10.272
2003	79	1307	11.801	7.210
2004	92	1667	23.671	17.572
2005	76	1397	24.349	16.342

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / المجموعة الإحصائية للعام 2006/2005 جدول 7/4 ص 137.

٣. السوق المحدودة المنتجات هذه المنشآت نتيجة لضعف دخول الأفراد وعدم توفر القدرة الشرائية .

4. عدم وجود ترابط بينها وبين المنشآت الكبرى، حيث لم تتمكن المنشآت الكبرى من تصنيع مستلزمات إنتاج الصناعات المتوسطة ، كما أن هذه الصناعة لم تخطط الصناعة بعض مستلزمات إنتاج الصناعات الكبرى .

وبعد عام ٢٠٠٣ فقد تراجع عدد المنشآت المتوسطة ايضا ليصل العدد في العام ٢٠٠٠ فقط 76 منشأة ، توظف نحو ١٣٩٧ عام.

وذلك بسبب الظروف التي خلفها الاحتلال. وعند توزيع المنشآت المتوسطة في العام 2005 مستوى محافظات القطر ، نجد إن بغداد قد احتلت المرتبة الأولى ١٧ منشأة ثم بابل بالمرتبة الثانية 16 منشأة وديالى بالمرتبة الثالثة ب 14 منشأة. مما يشير الى تركز هذه المنشآت في المحافظات القريبة من العاصمة بغداد لقربها من السوق لتصريف منتجاتها بأسواق بغداد.

٢ـ طبيعة نشاط المنشآت المتوسطة

من الملاحظ على طبيعة النشاط الاقتصادي بهذه المنشآت هو امتداد للنشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة وأن المعيار الذي يميزها عنها هو في عدد العاملين فيها.

حيث تشير بيانات الجدول (4) إلى أن صناعة المواد الغذائية قد جاءت بالمرتبة الأولى وشكلت نحو 43 منشأة تشكل اكثر من نصف حجم المنشآت المتوسطة عام

٢٠٠٢. ثم تليها صناعات المنتجات الكيمياوية بنحو ١٣ منشأة. كما توزعت بقية المنشآت على المنتجات المعدنية وصناعة وتصليح وسائط النقل والمنتجات المعدنية. الخ، وكما يأتي:

جدول (4) يبين اهم الانشطة الصناعية للمنشات المتوسطة في العراق عام 2005

نوع النشاط	عدد المنشآت	عدد المشتغلين
الصناعات الغذائية	**41**	**878**
صناعة المنتجات الكيميائية	**9**	**150**
المنتجات التعدينية غير المعدنية	**7**	**94**
المنتجات المعدنية	**4**	**40**
تصليح وسائط النقل	**3**	**56**
المنتجات الخشبية	**2**	**39**
صناعة وتصليح المكائن	**2**	**32**
صناعة الجلود	**2**	**33**
بقية الانشطة	**6**	**75**

المصدر / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - المجموعة الإحصائية للعام 2006/2005 جدول 15 ص 135.

رابعا: مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بالعراق.

تعد البطالة اليوم في العراق أحدى أهم التحديات التي تواجة المجتمع العراقي وباتت تقلق الكثير من المختصين حول جدوي السياسات الاقتصادية التي تتمكن من الحد من هذه الظاهرة السلبية التي لها تداعيات على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتشير التقديرات الرسمية الى ان نسبة البطالة وصلت في العام ٢٠٠٣ نحو 28.1%. بسبب تداعيات الحرب والاحتلال على الواقع الاقتصادي والأمني.هذا فضلا عن بطالة ناقصة قدرت نسبتها بنحو 23،5% من القوى العاملة نتيجة تعطيل معظم المؤسسات الخدمية والإنتاجية. وقد حاولت الحكومة لاسيما بعد عام 2005 العمل على الحد من تفاقم مشكلة البطالة من خلال استيعاب أعداد من العاطلين في الأجهزة الأمنية والعسكرية التي تأسست حديثا. كما عملت الحكومة على إعادة عدد من المفصولين وتاركي العمل لأسباب سياسية واقتصادية إلى مؤسسات الدولة. وهذه الإجراءات ساهمت في تقليل نسبة البطالة لتصبح في العام ٢٠٠٩ حسب المسح الذي قامت به وزارة التخطيط بنحو 17.5%. الا هذه النسبة لا زالت تمثل حجم المشكلة وكيفة معالجتها. وان هذه المعالجات التي قامت بها الدولة هي لا تؤشر أي تقدم في مستوى النشاط الاقتصادي ، لان الذي تم توظيفهم معظمهم انتسبوا للأجهزة الأمنية. الأمر الذي يتطلب العمل الجاد على تنفيذ إستراتيجية ذات أهداف واضحة تعمل على تنفيذ برامج تنموية الامتصاص ظاهرة البطالة والحد من تأثيراتها على المجتمع

العراقي. ومن بين أهم السياسات التي تساهم بالحد من مشكلة البطالة هو دعم وتشجيع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في ظل الظروف الحالية التي يعيشها المجتمع العراقي، لما تتميز به هذه المنشآت من خصائص في قلة رأس المال اللازم، إضافة إلى اعتمادها على مواد محلية وانتشارها على مساحات جغرافية واسعة.

وقد ساهمت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتوظيف أعداد كبيرة بالعراق نسبة إلى حجم نشاطها المحدود. وتشير بيانات الجدول (5) إلى أعداد الأيدي العاملة في تلك المنشآت مقارنة بالمنشآت الكبيرة، حيث تجد أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة قد وظفت أعداد اكبر من المنشآت الكبيرة لاسيما في السنوات الأخيرة قبل الاحتلال. اذ نجد أن المنشآت الصغيرة قد وظفت 14.7 ألف عامل في حين لم يبلغ ما وظيفته الكبيرة سوى 79.4 ألف عامل في العام ٢٠٠٢. وهذا دليل على أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة قادرة على خلق فرص كبيرة فيما إذا تم دعمها ونشرها وتطويرها لكي تساهم بعملية تنمية الاقتصاد العراقي.

وبعد العام ٢٠٠٣ تراجع عدد الذين توظفهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظرا لان هناك أعداد كبيرة من هذه المنشآت قد توقف نشاطها بسبب الظروف المتردية للوضع الأمني والاقتصادي الناجمة عن افرازات الاحتلال. لذلك نجد ان الذين وظفتهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العام 2005 قد انخفض إلى نحو ٣٨ ألف عامل فقط. في حين نجد ان المنشآت الكبيرة قد تزايد عدد المشتغلين فيها.نظرا لان معظمها منشات تعود إلى القطاع العام والمختلط التي استوعبت أعدادا جددة من الموظفين والمال بسبب إعادة المفصولين وتاركي العمل.

جدول (5) يبين حجم القوى العاملة في المنشآت الكبيرة مقارنة بالصغيرة والمتوسطة

السنة	المنشآت الكبيرة	المتوسطة	المنشآت الصغير
1999	109.300	2.5	56.121
2000	119.8	2.275	164.579
2001	134.7	2.123	-
2002	79.4	1.237	142.724
2003	108.613	1.407	50.207
2004	142.534	1.668	64.338
2005	142.868	1.397	36.376

المصدر / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - المجموعة الإحصائية للعام 2006/2005 استلمت من جداول الاحصاء الصناعي.

خامسا: السياسات المطلوبة لتفعيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تسعى كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تقديم الدعم والتشجيع لنشر وتعميم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة. حيث أن العالم يتجه نحو تعميم

الصناعات الصغيرة المتطورة القادرة على الانتشار جغرافية وفقا لتوفر المواد الطبيعية والبشرية لذلك اذا ما أريد تنمية الاقتصاد العراقي لابد من اعتماد برامج لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الآتي: -

1) إصدار التشريعات والإجراءات المؤسسية لرعاية وتوجيه هذه المنشآت لتطويرها.
2) اعتماد برنامج لتمويل وإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة تساعد على تعميم ونشر هذه المنشآت.
3) وضع سياسة لحماية منتجات هذه الصناعات لاسيما في ظل الانفتاح الواسع على الاستيراد.
4) إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الضرائب والرسوم على منتجاتها ودخولها الفترات مناسبة تشجيعية.
5) تدريب وتأهيل القوى العاملة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مراكز التدريب المهني العائدة للدولة وبدون أجور.
6) إقامة المعارض السنوية لمنتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من اجل التعريف بمنتجاتها وتوجيهها بما يحتاجه السوق المحلي والخارجي.
7) توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو إنتاج سلع وخدمات تتكامل مع احتياجات الصناعات الكبيرة أي خلق الترابطات الأمامية والخلفية فيما بين تلك المنشآت.

المصادر

1) حسن القمحاوي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند، موقع إسلام اون لاين بشبكة الانترنيت.

2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية للعام 2004 ص ١٠١.

3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ ص ١٣٠.

4) د. ستار جبار، معالجة مشكلة البطالة، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي / العدد ٨،٩ أيلول 2004 ص ٨.

5) عصام حقي، أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة موقع (معأنصنع الحياة) شبكة الانترنيت.

- في الهند تم تخصيص ٨٠ سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحظر إنتاجها من قبل المنشآت الكبيرة لحمايتها من المنافسة لكيانات اقتصادية كبيرة.

6) الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / المجموعة الإحصائية للعام 2004 ص١٠٣.

7) د. احمد عمر الراوي، نحو تفعيل الاقتصاد العراقي لامتصاص ظاهرة البطالة، بحث مقدم للندوة العربية (البطالة أسبابها ومعالجتها) جامعة سعد دحلب / الجزائر نيسان ٢٠٠٩.